

في محاضرة بجامعة قطر

## أستاذ روسي يطالب علماء المسلمين بتوثيق الصلة بمراسيم البحوث الغربية لتصحيح فهمها للشريعة الإسلامية

على أنها دينية وغير منظورة. وأضاف: أنه يعمل حالياً على إعداد بحث مقارن بين الشريعة الإسلامية والنظم التشريعية الأخرى محاولاً تجاوز هذه السليمات والخطأ العلمية. ويقارن بين الشريعة الإسلامية وبعادتها القانونية. كما تناول تدريس الشريعة الإسلامية في بعض الجامعات الروسية وأنه لا بد من اتباع مناهج معينة في تدريسها. ثم تحدث عن الموضوع القانوني في روسيا وكيف أن النظام القانوني الروسي يختلف إلى النظام المختلط ويستمد بعض قوانينه من النظام الأنجلوساكسوني ويعتمد ذلك طرح تساؤلاً فحواه هل يتسع مدر النظم القانوني الروسي للشريعة الإسلامية؟ وقال: إن التساؤل محل النقاش وأنى لدى الوجوب وأضاف أنه كتب بحثاً تحت عنوان «هل تحتاج روسيا إلى القاعدة الشرعية الإسلامية أم لا». وقال: إنه أجاب على هذا السؤال أيضاً ولكن هناك حساسيات كبيرة ويتناولون التطورات التي لاحت بها نجدهم عندما يدرسون الشريعة الإسلامية يكتفون بقراءة نصوص محدودة من القرآن أو السنة تنطلي على ما يؤدى بهم لان يقول «إن القرآن ينشر مقالاً لغضوب في هيئة التحرير». وأوضح أنه قصد من وراء مقاله مراعاة الشريعة الإسلامية في المناطق التي يشكل المسلمون فيها الغلبة مع شرط عدم مخالفة المبادئ العامة للتشريع الروسي.



الدكتور ليونيد سيفاكين

النظم القانونية إذا أرادت أن تكون نظرية عامة، وأضاف لعل هذه النظرية نابعة من تصور البعض أن الشريعة الإسلامية ظاهرة دينية وليس فلترة قانونية أو أنها عبادات فقط بلا عماملات. وهذا ناتج عن جهل هؤلاء العلماء وهم غير متزودون بمتوازنون في مختلف الجامعات ومراسيم الابحاث في الغرب. وهناك مؤلفات قانونية تناولت الشريعة الإسلامية أو الفقه الإسلامي على هذا الأساس ولكن الشريعة الإسلامية خلافاً لكل النظم القانونية الأخرى مثل القانون الروماني والأنجلوساكسوني تمتاز بكونها ظماماً دينياً وتقتضي وعموماً معرفتهم تكونت من خلال الكتيبات الصغيرة ويمثلون معلومات سطحية وخطأة تبعاً لذلك عن الإسلام. وأكد أنه لا يعرف قيقها قانونياً غالباً مثلاً في العلوم الروسية منذ حوالي 20 عاماً وأحاول أن أتخصص في الشريعة الإسلامية والنظم التشريعية العربية ومدى تأثير الشريعة على هذه النظم. وقال إن النظرية العامة للقانون الوضعي حتى الآن لا تأخذ بعين الاعتبار التربوية الإسلامية فالمؤلفات المختلفة في هذا المجال كلها تنظر إلى الموضوع حسب وجهة النظر الأوروبية مشيراً إلى أن علماء الغرب يطلقون على قوانينهم «النظرية العامة للقانون» ولكن في الحقيقة ليست كذلك فهي نظرية القانون الأوروبي فقط وليس النظرية العامة للقانون ولذا يجب أن تأخذ في الاعتبار الشريعة الإسلامية وغيرها من

كتب. محمد الخليل:

أكد الدكتور ليونيد سيفاكين الاستاذ بجامعة قطر. أكمل الدكتور ليونيد سيفاكين أهمية توثيق الصلة بين علماء المسلمين ودراسات في الغرب بصفة عامة وروسيا بصفة خاصة لتجاوز الانحرافات والخطأ الناتجة عن سوء فهمهم للشريعة الإسلامية. موضحاً أن سوء الفهم ليس ناتجاً عن انحياز علماء الغرب لعقائدهم كما كان في الماضي بل لعدم اطلاعهم وادراهم لنظم التشريع في الإسلام جاء ذلك في المحاضرة التي القاماً معاً مجموعة من استاذة كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية بجامعة قطر.

وأوضح قائلاً: أتفى أعمل بمهمة القانون بجامعة العلوم الروسية منذ حوالي 20 عاماً وأحاول أن أتخصص في الشريعة الإسلامية والنظم التشريعية العربية ومدى تأثير الشريعة على هذه النظم. وقال إن النظرية العامة للقانون الوضعي حتى الآن لا تأخذ بعين الاعتبار التربوية الإسلامية فالمؤلفات المختلفة في هذا المجال كلها تنظر إلى الموضوع حسب وجهة النظر الأوروبية مشيراً إلى أن علماء الغرب يطلقون على قوانينهم «النظرية العامة للقانون» ولكن في الحقيقة ليست كذلك فهي نظرية القانون الأوروبي فقط وليس النظرية العامة للقانون ولذا يجب أن تأخذ في الاعتبار الشريعة الإسلامية وغيرها من